

سياسة تناوب المحللين

Policy for Analyst Rotation

صادرة عن: إدارة الامتثال في MIS

تنطبق على: جميع المحللين الرئيسيين

النطاق: جميع التصنيفات الأوروبية المغطاة

والصنيفات غير الأوروبية المغطاة إلا في

المواضع المشار إليها

تاريخ السريان: 1 يناير/كانون الثاني 2019

1. النطاق

اعتمدت MIS هذه السياسة لتطبيق آلية تناوب تدريجي للمحللين الرئيسيين ومحلي التصنيفات والأشخاص الذين يعتمدون التصنيفات الائتمانية ("المحللون الرئيسيون") ممن تم تعيينهم لتصنيف أوروبي مغطى أو تصنيف غير أوروبي مغطى. وفيما يخص كل تصنيف أوروبي مغطى أو تصنيف غير أوروبي مغطى، يخضع المحللون الرئيسيون المعنيون للسياسة في أي من مكاتب MIS العالمية¹.

ثانيًا. السياسة

إن نهج MIS المختص بتناوب المحللين مصمم لتناوب المحللين الرئيسيين خارج الكيانات الأوروبية المغطاة والكيانات غير الأوروبية المغطاة. عند تعيين محلل رئيسي لتصنيف أوروبي مغطى أو تصنيف غير أوروبي مغطى، يُفترض أن يكون هذا المحلل مشاركًا في أنشطة التصنيف الائتماني فيما يتعلق بالكيان الأوروبي المغطى أو الكيان غير الأوروبي المغطى المعني.

¹ تنطبق شروط الولايات القضائية الخاصة ببلد معين على المكسيك واليابان. وفي الحالات التي يخضع فيها المحللون الأساسيون لقواعد تناوب محللين تكميلية و/أو مختلفة في ولايات قضائية محددة، سيتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة فيما يتعلق بفترة العمل وفترة الانتظار. يُرجى الرجوع إلى سياسة تناوب Moody's de Mexico وسياسة تناوب المحللين لتعيين التصنيفات الائتمانية للصفقات اليابانية لمزيد من التفاصيل.

لكل تصنيف أوروبي مغطى، ستقوم MIS بتناوب:

أ. المحللين الرئيسيين المعينين لنفس التصنيف الأوروبي المغطى بعد فترة عمل أقصاها 4 سنوات.

ب. محلي التصنيف المعينين لتصنيف أوروبي مغطى بعد فترة عمل أقصاها 5 سنوات.

ج. الأشخاص الذين يعتمدون التصنيفات الائتمانية (PACRs) والمعينين لتصنيف أوروبي مغطى بعد فترة عمل أقصاها 7 سنوات.

تبدأ فترة العمل لكل تصنيف أوروبي مغطى ذي صلة في أي التاريخين محل لاحقاً: (أ) 6 سبتمبر/أيلول 2010؛ أو (ب) التاريخ الذي يتم فيه تعيين المحلل الرئيسي المعني لتصنيف أوروبي مغطى. وبخلاف التصنيف الائتماني غير المطلوب و/ أو التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي لكيان أوروبي مغطى، فإن تاريخ بدء فترة الانتظار لن يتخطى موعداً أقصاه 30 يونيو 2018 لمحلي التصنيف المعينين وموعداً أقصاه 30 يونيو 2020 للأشخاص المعينين الذين يعتمدون التصنيفات الائتمانية.

لكل تصنيف غير أوروبي مغطى، ستقوم MIS بتناوب:

أ. المحللين الرئيسيين المعينين لنفس التصنيف غير الأوروبي المغطى بعد فترة عمل أقصاها 7 سنوات، إلا في حالة Moody's Japan K.K و Moody's SF Japan K.K، حيث ستطبق القواعد المحلية لتناوب المحللين الرئيسيين وفقاً لسياسة تناوب المحللين لتخصيصات التصنيفات الائتمانية للصفقات اليابانية.

ب. محلي التصنيف المعينين لتصنيف غير أوروبي مغطى بعد فترة عمل أقصاها 8 سنوات.

ج. الأشخاص الذين يعتمدون التصنيفات الائتمانية (PACRs) والمعينين لتصنيف غير أوروبي مغطى بعد فترة عمل أقصاها 9 سنوات.

تبدأ فترة العمل لكل تصنيف غير أوروبي مغطى ذي صلة في أي التاريخين محل لاحقاً: (أ) 1 يناير 2019؛ أو (ب) التاريخ الذي يتم فيه تعيين المحلل الرئيسي المعني لتصنيف غير أوروبي مغطى.

بعد الحد الأقصى لفترة العمل، سيخضع كل محلل رئيسي لفترة انتظار قبل أن يتمكن من المشاركة في أنشطة التصنيف الائتماني أو تتم إعادة تعيينه كمحلل رئيسي لنفس التصنيف الأوروبي المغطى أو التصنيف غير الأوروبي المغطى.

يتحمل المدراء الإداريون مسؤولية الإشراف على تعيين المحللين الرئيسيين في خط تقاريرهم للقيام بأنشطة التصنيف الائتماني بطريقة تلتزم بهذه السياسة.

تعريف المصطلحات

الوكيل

أي طرف يعمل نيابةً عن الكيان المصنّف أو يعمل نيابةً عن وكيل الكيان المصنّف.

فترة الانتظار

فترة الانتظار هي فترة قوامها عامين (2) متتاليين بعد فترة العمل ولا يُسمح خلالها للمحلل الرئيسي المعني بالمشاركة في أنشطة التصنيف الائتماني فيما يتعلق بكيان أوروبي مغطى أو كيان غير أوروبي مغطى.

الكيان الأوروبي المغطى

الكيان الأوروبي المغطى هو كيان مصنّف تم تخصيص تصنيف أوروبي مغطى نشط له، أو هو كيان يصدر أوراقاً مالية تم تخصيص تصنيف أوروبي مغطى نشط لها، أو، حيثما يكون ذلك مناسباً، هو أي كيان قانوني يعمل كطرف ثالث ذي صلة لتناوب المحللين (RTPAR) لهذا الكيان.

التصنيف الأوروبي المغطى

التصنيفات الأوروبية المغطاة هي:

تصنيفات ائتمانية عامة يتم فيها توظيف المحلل الرئيسي من قبل MIS فرنسا أو ألمانيا أو المملكة المتحدة (بما فيها الفروع).

الكيان غير الأوروبي المغطى

الكيان غير الأوروبي المغطى هو كيان مصنّف تم تخصيص تصنيف غير أوروبي مغطى نشط له، أو هو كيان يصدر أوراقاً مالية تم تخصيص تصنيف غير أوروبي مغطى نشط لها، أو، حيثما يكون ذلك مناسباً، هو أي كيان قانوني يعمل كطرف ثالث ذي صلة لتناوب المحللين (RTPAR) لهذا الكيان.

التصنيف غير الأوروبي المغطى

التصنيفات غير الأوروبية المغطاة هي:

تصنيفات ائتمانية عامة يتم فيها توظيف المحلل الرئيسي من قبل MIS أستراليا أو هونغ كونغ أو سنغافورة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان (بما فيها الفروع).

التصنيف الائتماني

التصنيف الائتماني عبارة عن تقدير صادر من MIS بخصوص الجدارة الائتمانية لكيان ما، أو التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، أو بخصوص أحد مُصدري التزام الدين أو الالتزام المالي، أو الأوراق المالية الدائنة، أو الأسهم الممتازة أو غيرها من الأدوات المالية، الصادرة باستخدام أحد نظم التصنيف الموضوعية والمحددة لفئات التصنيف.

أنشطة التصنيف الائتماني

يُقصد بأنشطة التصنيف الائتماني تحليل البيانات والمعلومات وتقييمها والموافقة عليها وإصدارها ومراجعة التصنيفات الائتمانية، والنظرة المستقبلية ذات الصلة للتصنيف ومراجعة التصنيف إن كان ذلك مناسبًا. ولا تشمل أنشطة التصنيف الائتماني: (أ) المشاركة وليس التصويت في لجنة تصنيف و/ أو مراجعة حافظة؛ أو (ب) تقاسم المعرفة وتوفير معلومات أساسية فيما يتعلق بالتصنيف الائتماني أو كجزء من مقارنة و/ أو مراجعة حافظة؛ أو (ج) إجراء الأبحاث، بما في ذلك المشاركة في إنشاء أو تحديث المنهجيات أو النماذج أو الافتراضات.

التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي

التصنيف الائتماني السيادي بالاتحاد الأوروبي هو:

عندما يكون رئيس المحللين موجودًا داخل الاتحاد الأوروبي أو أحد فروع جهة تابعة لمؤسسة Moody's في الاتحاد الأوروبي؛

9

التصنيف خاص بسلطة حكومية أو إقليمية أو محلية بالدولة، أي الحكومة الإقليمية أو المحلية، أو

التصنيفات خاصة بدين أو التزام مالي، أو سند دين أو أداة مالية أخرى للدولة أو سلطة إقليمية أو محلية بالدولة، أي الحكومة الإقليمية أو المحلية؛ أو جهة قانونية ذات أغراض خاصة (SPV) للسلطات الحكومية أو الإقليمية أو المحلية بالدولة، أو

التصنيف خاص بمؤسسة مالية دولية تعمل في دولتين أو أكثر بغرض إدارة التمويل وتقديم المساعدة المالية لمصلحة الأعضاء الذين يواجهون أو تهددهم مشكلات مالية شديدة.

لأغراض هذا التعريف، تشمل الجهة القانونية ذات الأغراض الخاصة هذه الجهات فقط التي تأسست مباشرة من قبل الحكومات ولا تتولى أي نشاط حقيقي خارج قناة التمويل. وهكذا لا يشمل ذلك أي مؤسسات مالية تم تأسيسها لامتلاك أو بيع الأصول المتعثرة للبنوك (التي يشار إليها بمصطلح "البنوك المتعثرة")، نظرًا لأن هذه الجهات لديها عمليات مالية جوهرية تتطلب أن تقوم الإدارة باتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تشمل الجهة القانونية ذات الأغراض الخاصة السيادية أي كيان تم تأسيسه كجزء من مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث إن هذه الجهات لم تؤسسها الحكومة (الحكومات) وبالتالي لا تعتبر جهة قانونية ذات أغراض خاصة للسلطات الحكومية أو الإقليمية أو المحلية.

تقع القرارات المتعلقة بما إذا كان يجب تضمين الكيان باعتباره جهة قانونية ذات أغراض خاصة أم لا في يد لجنة مُشكلة من الأعضاء المتدربين من خطوط الأعمال السيادية وشبه السيادية.

المحلل الرئيسي

المحلل الرئيسي هو أي محلل رئيسي أو محلل تصنيف أو شخص يعتمد التصنيف الائتماني.

محلل التصنيف الرئيسي، أو المحلل الرئيسي

محلل التصنيف الرئيسي أو المحلل الرئيسي هو موظف MIS المُعيّن حاليًا ليتولى المسؤولية الرئيسية عن تعيين أو مراقبة تصنيف

معين، والنظرة المستقبلية للتصنيف أو مراجعة التصنيف، إذا كان ذلك قابلاً للتطبيق.

العضو المنتدب

يُقصد بالعضو المنتدب موظف مؤسسة Moody's Investors Service الذي يحمل هذا المسمى الوظيفي.

Moody's Investors Service, Inc. (MIS)

يشير اختصار MIS إلى Moody's Investors Service, Inc. والشركات التابعة لها التي تصدر التصنيفات ضمن اسم العلامة التجارية "Moody's Investors Service".

الشخص الذي يعتمد التصنيفات الائتمانية (PACR)

الشخص الذي يعتمد التصنيفات الائتمانية (PACR) هو الشخص الذي يتم تعيينه للإشراف على إجراء تصنيف ائتماني ومنحه موافقة رفيعة المستوى. ويتم تحديد عملية تعيين الأفراد كأشخاص يعتمدون التصنيفات الائتمانية عن طريق كل مجموعة تصنيف.

الكيان (الكيانات) المصنّف

الكيان المصنّف هو أي كيان حاصل على تصنيف من قبل MIS، أو أي كيان يصدر أوراقاً مالية يتم تصنيفها من قبل MIS، أو أي كيان يسعى للحصول على تصنيف ائتماني من MIS.

محلل التصنيف

يُقصد بمحلل التصنيف الشخص الذي لا يُعد المحلل الرئيسي ولا الشخص المعتمد للتصنيف الائتماني، وإنما هو الشخص الذي يؤدي وظائف تحليلية ضرورية لإصدار تصنيف ائتماني؛ وعادةً ما يكون محلل التصنيف محلاً مستجداً يقدم الدعم الأساسي للمحلل الرئيسي.

الطرف الثالث ذو الصلة لتناوب المحللين (RTPAR)

الطرف الثالث ذو الصلة لتناوب المحللين (RTPAR) هو المنشئ أو المنظم أو الراعي أو منظمة التحصيل أو أي جهة أخرى تتعامل مع وكالة تصنيف ائتماني نيابةً عن الكيان المصنّف، بما في ذلك أي شخص يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الكيان المصنّف عن طريق المراقبة.

فترة العمل

يُقصد بفترة العمل الزمنية الممتدة من تاريخ تعيين محلل رئيسي لتصنيف أوروبي مغطى أو تصنيف غير أوروبي مغطى وحتى تاريخ توقف المحلل الرئيسي عن المشاركة في أنشطة التصنيف الائتماني لهذا التصنيف الأوروبي المغطى أو التصنيف غير الأوروبي المغطى وكيانه الأوروبي المغطى أو كيانه غير الأوروبي المغطى المعني.

التصنيف الائتماني غير المطلوب

التصنيف الائتماني غير المطلوب هو التصنيف الائتماني الذي لم يتم الشروع فيه بناءً على طلب الكيان المصنّف أو وكلائه أو لم يتم الاحتفاظ به بناءً على طلب الكيان المصنّف أو وكلائه.

حقوق الطبع والنشر مؤسسة Moody's © 2019 ، مؤسسة Moody's Investors Service, Inc. و/أو Moody's Analytics, Inc. و/أو مرخصيهما وتاجيهما (معاً "MOODY'S") جميع الحقوق محفوظة.

إن التصنيفات الائتمانية هي الآراء التي تديها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وشركات التصنيف التابعة لها حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. "إصدارات Moody's" Moody's الآراء التي تديها وكالة Moody's حول مخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. وتعرف وكالة Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته التعاقدية والمالية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. إن التصنيفات الائتمانية الآراء التي تقدمها Moody's التي تتضمنها إصدارات الوكالة ليست تصريحات بشأن حقائق حالية أو تاريخية. كما يجوز أن تتضمن إصدارات MOODY'S تقديرات كمية قائمة على النماذج للمخاطر الائتمانية والآراء ذات الصلة أو التعليقات المنشورة من جانب MOODY'S ANALYTICS، وكذلك، لا تشكل أو تقدم التصنيفات الائتمانية وإصدارات Moody's أي مشورة استثمارية أو مالية، ولا توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية؛ فضلاً عن أن وأي من التصنيفات الائتمانية أو إصدارات Moody's لا يعطون على مدى ملائمة أي قرار استثماري معين لأي مستثمر بعينه. إن وكالة Moody's تصدر تصنيفاتها الائتمانية وتنتشر إصداراتها مع الأخذ في الاعتبار أن كل مستثمر سوف يقوم بدراسة وتقييم، مع مراعاة كامل العناية الواجبة، كل ورقة مالية هو بصدد شرائها أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

ليس المقصود من التصنيفات الائتمانية من جانب مؤسسة MOODY'S وكذلك مطبوعاتها أن تُستخدم من جانب مستثمري التجزئة، وسيكون من قبيل التهور ومن غير الملائم أن يستخدم مستثمرو التجزئة تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها في الاعتبار عند اتخاذهم أي قرار استثماري. وفي حالة إذا ما راودك أي شك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار محترف آخر لديك.

إن كافة المعلومات التي يحتويها هذا المستند محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر ويحظر نسخ أو إعادة نسخ أو إرسال أو نقل أو نشر أو إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين هذه المعلومات بهدف استخدامها لأي مما سبق، كلياً أو جزئياً، وبأي صيغة أو أسلوب أو بأية وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من Moody's.

إن التصنيفات الائتمانية ومطبوعات Moody's المودعة ليست مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كمقياس حيث أن هذا المصطلح محدد للأغراض التنظيمية ولا يجب استخدامه بأي طريقة قد تؤدي إلى اعتبارها مقارنة.

حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة في هذا المستند من مصادر تفترض Moody's أنها دقيقة ويعتمد عليها. ونظراً لاحتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تضمن أن المعلومات التي تستعين بها في منح التصنيفات الائتمانية ذات جودة كافية ومن مصادر تعتبرها Moody's أنها موثوق بها، بما في ذلك، الاستعانة بمصادر من طرف ثالث مستقل. ومع ذلك، فإن وكالة Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة أو التحقق من المعلومات التي تتلقاها فيما يخص عملية التصنيف، أو في إعداد مطبوعات MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون ويجزئه، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها ووكلائها وممثليها، والمرخصين والموردين - لا تتحمل أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت غير مباشرة أو خاصة أو استثنائية أو عرضية، من أي نوع، تنشأ من أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها، حتى وإن كانت مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها أو المرخصين أو الموردين - قد علمت مقدماً بإمكانية وقوع تلك الخسائر أو الأضرار، بما في ذلك دون حصر: (أ) أي خسارة لربح حالي أو محتمل أو (ب) أي خسارة أو ضرر تنشأ حيث لا تكون الأداة المالية ذات الصلة هي موضوع تصنيف ائتماني معين مخصص من جانب مؤسسة MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون ويجزئه، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها ووكلائها وممثليها ومرخصيهما ومورديهما - لا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو تعويضية تقع لأي شخص أو جهة، بما في ذلك دون حصر، أي إهمال (ولكن مع استبعاد أي عمل احتيالي، أو سوء تصرف متعمد، أو أي نوع آخر من المسؤولية لا يمكن - تجنباً لأي لبس أو شك - استبعادها) من جانب، أو أي احتمال في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها، أو المرخصين أو الموردين، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها.

ولا تقدم Moody's أي ضمان - صريح أو ضمني - بشأن دقة أو استمرارية أو تمام أو إمكانية بيع أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي غرض معين لأي تصنيف أو رأي أو معلومات مقدمة أو صادرة عن Moody's بأي صيغة أو أسلوب أي كانوا .

تُفصّل وكالة Moody's لخدمات المستثمرين بموجب هذا المستند، وهي شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's، أن معظم المصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات و، الصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنّفة بواسطة Moody's لخدمات المستثمرين، قبل طلب التكليف بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع لـ Moody's لخدمات المستثمرين مقابل خدمات التقييم والتقييم المقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 1500 و 2.500.000 دولار أمريكي. تتبنى كل من مؤسسة Moody's (Moody's) لخدمات المستثمرين سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع استقلالية عمليات التصنيف التي تجريها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وعمليات التصنيف بشكل عام.

يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال التحالف التي قد تحدث بين مديري MCO والجهات المُصنّفة، وبين الجهات التي تحتفظ بتصنيفات من Moody's لخدمات المستثمرين والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علناً عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة على الموقع الإلكتروني www.moody's.com تحت عنوان "Investor Relations — Corporate Governance — Director and Shareholder Affiliation Policy".

أحكام إضافية خاصة بأستراليا فقط: أي نشر لهذه الوثيقة في أستراليا يكون بموجب "رخصة الخدمات المالية الأسترالية" الممنوحة للكيان التابع لـ MOODY'S ، Moody's Investors Service Pty Limited ABN 61 003 399 ، G 761 336969 AFSL/657 أو (أو) Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569. إن هذه الوثيقة موجّهة "العملاء قطاع البيع بالجملة" فقط وفي سياق المعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات لعام 2001. من خلال استمرارك الحصول على حق الإطلاع على هذه الوثيقة داخل أستراليا، فإنك تتعهدون لـ MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة بصفتكم "عملاء قطاع البيع بنظام الجملة" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريق مباشر أو غير مباشر، في نشر هذه الوثيقة أو محتوياتها "العملاء البيع بنظام التجزئة" وفقاً للمعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات لعام 2001. ويعتبر تصنيف MOODY'S الائتماني رأياً فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية للمصدر إزاء الالتزام بمداد الدين الخاص بجهة الإصدار، وليس بشأن الأوراق المالية لأسهم جهة الإصدار أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة لمستثمري التجزئة؛ علماً بأنه من سيكول من قبيل التهور وغير الملائم بالنسبة لمستثمري التجزئة استخدام تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها عند اتخاذ أي قرار بالاستثمار. وإذا انتابك أي شكوك بشأن هذا الأمر، يتعين عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار مهني آخر.

أحكام إضافية خاصة باليابان فقط: فإن موديز اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة ومملوكة بالكامل لوكالة موديز جروب اليابان جي كيه المملوكة بالكامل من قبل موديز أوفرسيز هولدينجز انك، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل ام سي او. موديز اس اف اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة ومملوكة بالكامل لوكالة موديز اليابان كيه كيه. موديز اس اف اليابان ليست وكالة تصنيف ذات أهمية قومية. لذلك، فإن التصنيفات الائتمانية من قبل موديز اس اف اليابان هي تصنيفات ائتمانية بدون أهمية قومية. تم تحديد التصنيفات الائتمانية بدون أهمية قومية من قبل أية هيئة ليست ذات أهمية قومية. وبالتالي لا يؤول الالتزام المصنّف أنواع معالجة معينة بموجب قوانين الولايات المتحدة. موديز اليابان كيه كيه و موديز اس اف اليابان هي وكالات تصنيف ائتمانية مسجلة في وكالة اليابان للخدمات المالية وأرقام تسجيلها لدى مفوض وكالة الخدمات المالية في اليابان هي 2 و 3 على التوالي.

تُفصّل وكالة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) بموجب هذا المستند أن معظم المصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات والصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنّفة بواسطة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) قبل طلب التكليف بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع إلى موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان مقابل خدمات التقييم والتقييم المقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 200,000 إلى 350,000,000 يان ياباني. تتبنى كل من موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان سياسات وإجراءات خاصة لمعالجة المتطلبات التنظيمية اليابانية.